شنـاشيـل

# دورات تأهيلية لكبار المسؤولين

■ عدنان حسين

تحتاج الحكومة إلى أن تتفق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وسواهما من الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة لعقد دورات متعاقبة ينتظم فيها كبار المسؤولين في الدولة وتتولى تأهيلهم للتصرف باعتبارهم شخصيات عامة في نظام ديمقراطي.

من الواضح أن معظم هؤلاء المسؤولين يجهلون ما تعنيه الشخصية العامة وكيف تتصرف كشخصية عامة في ظل النظام الديمقراطي، فقد كثر في الفترة الأخيرة لجوء مسؤولين إلى القضاء للشكوى على برلمانيين وصحفيين ومؤسسات إعلامية بتهمة نشر معلومات كاذبة أو مسيئة مطالبين بمبالغ مالية طائلة، معتقدين أنهم بهذا يمكنهم أن يزرعوا الخوف في نفوس البرلمانيين والصحفيين والمؤسسات الإعلامية فلا يتكرر توجيه النقد والمساءلة لهم علناً، فالقضايا المرفوعة تتعلق في معظمها بمقالات رأي وتحليلات.

منذ أيام خسرت المفوضية العامة للانتخابات دعوى ضد عضو مجلس النواب حنان الفتلاوي التي استجوبت رئيس المفوضية في البرلمان بشأن قضايا فساد في المفوضية. والواقع إن قرار المفوضية برفع الدعوى ضد السيدة الفتلاوي كان أخرقاً، فمن أول واجبات عضو البرلمان مراقبة أعمال الحكومة والهيئات المستقلة واستجواب الوزراء ورؤساء هذه الهيئات وحتى رئيس الحكومة نفسه.

ومن قبل خسر أيضاً عدة مسؤولين قضايا رفعوها على صحفيين ومؤسسات إعلامية، فقد انتصر القضاء لحق الصحافة في إبداء الملاحظات وتوجيه النقد للشخصيات العامة في ما يتعلق بنشاطهم العام، وهو حق مكفول بموجب الدستور مثلما هو مكفول حق الرد لمن يتناولهم النقد أو تتعلق بهم المعلومات المنشورة عبر وسائل الإعلام.

المسؤولون في دولتنا يريدون من الإعلام أن يتعامل معهم لا بصفتهم شخصيات عامة وإنما كما لو كانوا ملائكة أطهاراً.. يرغبون في نشر الأخبار والمعلومات والآراء التي تجمّل صورهم فقط.

قبل خمسة أسابيع اعتقلت الشرطة الفيدرالية الأميركية المدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس-كان بعدما اتهمته عاملة فندق كان يقيم فيه بالتحرش الجنسي بها. المسؤول الدولي نفى التهمة جملة وتفصيلاً لكنه مع ذلك تصرّف باعتباره شخصية عامة، فقد قبل بالإجراءات القضائية واستقال من منصبه حتى لا تؤثر القضية برمتها، سواء كانت صحيحة أو مغلوطة، على سمعة الهيئة الدولية التي يترأسها، والأهم من هذا انه لم يقم الدنيا ولا يقعدها على الإعلام الذي تابع أخبار القضية بالتفاصيل المملة ونشر التحليلات والآراء بشأنها.

حتى الآن لم تثبت التهمة على ستراوس – كان المقيم إجبارياً في نيويورك حتى يحين موعد المحاكمة، فهو لم يزل بريئاً وسيظل كذلك إلى أن تنطق المحكمة بخلاف ذلك.

ستراوس – كان لم يُغطه تناول الإعلام لقضيته ونشره اتهامات عاملة الفندق التي يمكن أن تكون كاذبة وملفّقة وتقف وراءها أهداف غير شريفة مثلما يمكن أن تكون صحيحة ومؤكدة، ذلك أن ستراوس – كان يدرك انه شخصية عامة وانه بهذا عرضة للمراقبة والملاحظة والملاحقة الإعلامية والنقد أكثر من غيره، ويدرك أن الإعلام ينشر الأخبار السيئة المتعلقة به مثلما ينشر الأخبار الجيدة، لأنه (الإعلام) إنما يقوم بواجبه تجاه المجتمع، وواجب الإعلام ليس تلميع الصورة وإنما عرضها كما هي.

الدورات التي أقترحها هنا ستُعلم المسؤولين في الدولة، وبينهم الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا الذي رفع للتو دعاوى ضد مؤسسة "المدى" وعدد من الزملاء فيها، إن رفع دعوى ضد صحفي أو مؤسسة إعلامية يكون في حال تعرض هذا الصحفي أو المؤسسة لحياته الشخصية أو الطعن في ذمته المالية أو شرفه الشخصي، أما ما يتعلق بعمله ونشاطه ومواقفه كشخصية عامة، وبالذات تصريحاته الصحفية، فحق مكفول للإعلام أن يتناوله بالطريقة التي يجتهد فيها، فإذا لم يعجبه (اللواء عطا) هذا الاجتهاد فله حق الرد، وإذا الأمر برمته لا يرغب فيه اللواء عطا فليس أمامه إلا أن يتخلى عن شخصيته العامة ويلزم بيته حيث لن يكون مسموحاً لأي كان أن يتناوله في شيء، إلا إذا خرق النظام والقانون مثلاً.

### قائد شرطة بغداد: عناصر أمنية تنفذ اغتيالات بأسلحة الدولة

# مصادر تتوقع استهداف الموصل بعد تفجيرات الديوانية

□ بغداد / هشام الركابي

أكد مصدر امني رفيع المستوى أن التفجيرات التي حصلت أمس هي جزء من مسلسل الجرائم التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية بهدف خلق حالة من عدم الاستقرار في عموم البلاد.

وقال المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه لحساسية الموقف في تصريح لـ "المدى" إن التنظيمات الإرهابية تحاول استغلال الظروف السياسية المتوترة وانشغال القيادات السياسية بالحوارات المتعلقة بإنهاء الأزمة بين بعض القوى والملف المتعلق بعملية الانسحاب الامريكي من البلاد.

وأضاف أن الأجهزة الأمنية والاستخبارية كانت تتوقع حصول مثل هذه الهجمات لاسيما وأنها نبهت عن حدوث هجمات جديدة في بعض المحافظات مثلما حصل في صلاح الدين وديالى.

مشيرا إلى أن تنظيم القاعدة يحاول أن يعود إلى الواجهة من جديد بعد الضربات التي لحقت به من قبل الأجهزة الأمنية، متوقعا حدوث عمليات مماثلة خلال الايام القادمة في الموصل لا سيما وانها تشهد تصعيداً سياسيا.

وشهدت محافظتي الديوانية والأنبار أمس هجمات إرهابية عبر سيارات مفخخة أدت إلى سقوط عدد من الضحايا بين المدنيين ورجال الأمن.

وأعلنت وزارة الدفاع أمس أن التفجير المزدوج بسيارتين مفخختين الذي استهدف منزل محافظ الديوانية سالم حسين علوان نفذهما انتحاريان، مؤكدة استشهاد وإصابة ٥٣ شخصا على الأقل.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء الركن محمد العسكري في تصريحات صحفية أمس إن سيارة مفخخة يقودها انتحاري انفجرت، صباح أمس مستهدفة منزل محافظ الديوانية سالم حسين علوان في منطقة الصوب الصغير، وسط المدينة، مضيفا أن سيارة ثانية يقودها انتحاري انفجرت مستهدفة سيارات الشرطة والمواطنين الذين تجمعوا في مكان الحادث الأول، مما أسفر عن استشهاد ٢٣ شخصا وإصابة ٣٠ آخرين بجروح متفاوتة بينهم عدد من عناصر الشرطة.

وأضاف العسكري أن سيارات الإسعاف هرعت إلى منطقة الحادث ونقلت القتلى والجرحى إلى مستشفى قريب مشيرا إلى أن القوات الأمنية فرضت طوقا أمنيا على مكان الحادث ومنعت الاقتراب منه.

وكان مصدر في شرطة محافظة الديوانية قال إن ٢١ شخصا استشهدوا وأصيب العشرات بتفجير مزدوج بسيارتين مفخختين استهدفتا منزل محافظ الديوانية سالم حسين علوان في منطقة الصوب الصغير، وسط المدينة.

يذكر أن محافظة الديوانية، تشهد استقراراً أمنيا ملحوظا إلا أنها شهدت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، زيادة في عدد الهجمات التي استهدفت غالبيتها قاعدة إيكو، التي تتخذها القوات الأميركية قاعدة لها في المحافظة.

في غضون ذلك تمكنت قوة من الجيش العراقي أمس من تفجير سيارتين مفخختين تحت السيطرة في شارع الزيوت المؤدي إلى مباني الحكومة المحلية، وسط الرمادي، من دون وقوع خسائر بشرية أو مادية.

إلى ذلك أعلنت قيادة عمليات بغداد، الثلاثاء، عن اعتقال ١٧ خلية مختصة بالجريمة المنظمة تحت مسميات متعددة، متهمة جهات سياسية لم تسمها بدعم بعض العصابات الخاصة التي تنفذ عمليات الاغتيال ضد المسؤولين والمواطنين، فيما اعترفت أن مؤسساتها الأمنية مخترقة من قبل بعض منتسبيها الذين يعملون في صفوف تلك العصابات.

وقال مدير عام شرطة بغداد اللواء الركن عادل دحام في مؤتمر صحفي بالتنسيق مع قيادة عمليات بغداد أمس لدينا العشرات من المعتقلين المتورطين بصورة مباشرة بعمليات الاغتيال لمختلف الأسباب سواء سياسية أو مأجورة، مبيناً أن المعتقلين، الذين ألقي القبض عليهم في مختلف مناطق بغداد، يعملون ضمن عنوان عصابات الجريمة المنظمة.

وأضاف أن قسماً من أفراد العصابات منتسبون في القوات الأمنية. مؤكداً حصول بعض الخروق داخل المؤسسة الأمنية، الأمر الذي يسهل قيام عدد من العناصر الأمنية بتنفيذ عمليات إرهابية بواسطة المسدسات التي تتسلمها،

وبين دحام إن الشرطة تمكنت خلال فترة الـ٤٥ يوم الماضية من اعتقال ستة أشخاص يؤلفون مجموعتين إرهابيتين، اعترفوا بزرع ٢١ عبوة ناسفة في سيارات مسؤولين ومدنيين، مبيناً أنهم ينتمون لمسميات نوارس بغداد وفرق حارث الضاري للكواتم الجوالة وجيش الراشدين وسيوف الحق وعصائب أهل الحق.

وأضاف دحام أنه تم أيضاً إلقاء القبض على ١٧ عصابة من عصابات الجريمة المنظمة من بينها ثلاثة متخصصة بالخطف، وثلاثة بعمليات التزوير، وأربعة بعمليات السطو المسلح والقتل، وعصابتين لسرقة السيارات وتجارة المخدرات.

وأوضح دحام أن عدد المعتقلين المنتمين إلى عصابات الجريمة المنظمة بلغ ٦٥ شخصاً باستثناء المتورطين بعمليات القتل.

وكانت قيادة عمليات بغداد أعلنت، الاثنين، عن اعتقال أربعة أشخاص مسؤولين عن اغتيال ٢٧ شخصاً بكواتم للصوت خلال عمليات أمنية نفذتها في مناطق متفرقة من العاصمة بغداد.

وكانت وزارة الداخلية قد أشارت إلى تراجع كبير في أعمال تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية خلال فترة المئة يوم مقارنة بما كان عليه الوضع في العام الماضي.

وشدد وكيل الوزارة لشؤون الإسناد الفريق احمد الخفاجي على أن التهديد الأمني لتنظيم القاعدة تراجع وبشكل كبير، لاسيما مع عدم وجود أمل لديهم في الوصول إلى السلطة كما في أفغانستان.

وأكد الخفاجي في اتصال هاتفي سابق مع "المدى" عدم مقدرة القاعدة على مسك الأرض، وقال "إنهم يسيطرون على بيوت قليلة جدا ينفذون من خلالها عملياتهم الإرهابية"، موضحا أن قدرات القاعدة لا تتجاوز تنفيذ عمليات بالكواتم وتفجيرات بين مدة وأخرى لإثبات الوجود، متابعا "يمكن القضاء على هذه الخروقات من خلال تكثيف الجهد الاستخباري وضبط الحدود وتنفيذ عمليات دهم وتفتيش على الأماكن التي يتوقع فيها وجود الجماعات المسلحة"، إلا انه نفى إمكانية تشكيل القاعدة خطرا حقيقيا على البلاد".

آثار تفجيرات الديوانية (أ.ف.ب)

### البرلمان يهدد بفتح الملف والتربية تدافع عن وزيرها السابق

# المدارس الحديدية: مشروع فاشل تقف وراءه أجندة سياسية

□ متابعة / المدى

لا يعرف احد إلى أين وصل اخطر ملفات الفساد، إلا أن التحقيق به مطاطي لارتباطه بأجندة سياسية تتعلق بمواقف الكتل النيابية داخل البرلمان.

يذكر أن الحكاية ابتدأت حين منحت وزارة التربية ٥٠ مليار دينار كسلفة لشركة إيرانية لبناء ٢٠٠ مدرسة حديدية تتجاوز كلفة المشروع ٢٨٠ مليار دينار عراقي إلا أنها فشلت في انجاز المشروع بالصورة النهائية بسبب خلافاتها المادية مع المقاولين العراقيين والذي وصل عددهم إلى ١٨ مقاولاً اغلبهم يملكون شركات ذات الدرجة الأولى.

الحديث عن وجود فساد أو تراخٍ إداري في منح مشروع المدارسً الحديدية لشركة إيرانية هو الأكثر انتشاراً بين الكتل النيابية واللجان البرلمانية.

وتشدد لجنة النزاهة النيابية على أن قضية المدارس الحديدية سيتم فتح التحقيق بشأنها خلال هذا الفصل التشريعي.

ونقلت وكالة بغداد بوست عن عزيز العكيلي تأكيده أن لجنته ستفتح ملف المدارس الحديدية التي تبلغ خسائرها ٣٠٠ مليار دينار عراقي لموازنة الدولة، مشيرا إلى تورط مسؤولين كبار في وزارة التربية في صفقة المدارس الحديدية المثيرة للجدل والتي سيتم الإعلان عن نتائجها بعد انتهاء التحقيق.

وأوضح أن "لجنة النزاهة النيابية لن تلبي ضغوطات بعض الكتل السياسية بشأن عدم فتح ملف المدارس الحديدية التي ما تزال هياكل حديدية لا أكثر".

إلا أن ائتلاف دولة القانون والذي ينتمي إليه وزير التربية السابق، والذي اتهمه قيادي في التيار الصدري فضل عدم الكشف عن اسمه في تصريح لـ"المدى" بوقوفه وراء هذه الصفقة فضلا عن عدد من قضايا الفساد في الوزارة، وصف ما يجري الآن من فتح ملفات المدارس الحديدية باللعبة السياسية لتشويش الكتلة التي يتزعمها رئيس الوزراء نوري المالكي إن الحديث عن وجود تقارير رسمية تشير إلى فقدان ٣٠٠ مليار دينار من موازنة العام الماضي غير دقيقة.

إلا أن الذي حدث هو أن أحد الأقطاب الرئيسية في التحالف الوطني أي كتلة الأحرار والتي تمثل التيار الصدري هي التي حركت ملف المدارس الحديدية الذي كان ساكناً ولم تشارك في جلسة التصويت على سلة نواب الرئيس المثيرة للجدل والتي تعد الأكثر إلحاحاً على تشكيل لجنة تحقيقية موسعة، حيث حصلت حتى الآن على توقيع ٩٠ نائباً لغرض التحقيق مع الخزاعي بشأن مدارس الهياكل. وجددت النائبة مها الدوري استمرار كتلتها بالمطالبة في تشكيل لجنة نيابية عليا للتحقيق في مصير ٣٠٠ مليار دينار خصصت لبناء مدارس حديدية. ونقلت الدوري مخاوف بعض الكتل من إثارة الملف لأسباب تصفها الدوري بالسياسية.

ويبدو أن ملف التحقيق بشأن "المدارس الحديدية" ما يزال يتراوح بين التنافسات السياسية والتعقيدات القانونية التي تخص تشكيل لجان تحقيقية.

وزارة التربية أكتفت فقط في إعداد مذكرة قانونية تطالب مجموعة شركات إيرانية تعاقدت معها بغرامة ٦٩ مليار دينار.

الملف يبدو معقدا إذ أن الشركة الإيرانية قامت بإشراك مقاولين عراقيين، وقيمة الشراكة تتجاوز ١٠ مليارات دينار عراقي لتنفيذ مشروع المدارس الحديدية غير أنها سرعان ما فشلت في تحقيق الشراكة بينها وبين المقاولين.

وتشير الضوابط القانونية إلى أن الوزير لا يحق له منح أي مشروع يتجاوز ٢٠٠ مليار دينار ما لم يتم الحصول على موافقة مجلس رئاسة الوزراء الأمر الذي حدث فعلاً.

إلا أن الشكوك التي تُثار ضد وزير التربية السابق خضير الخزاعي تشير إلى أنه منح مشروع المدارس الحديدية لشركة إيرانية لم تلتزم مع الوزارة في منح خطابات الضمان الرسمية، الأمر الذي يصعب الآن الحصول على السلفة الأولى والبالغة ٥٠ مليار دينار، حيث لم تستطع استرجاع سوى أربعة مليارات دينار لا غير بالإضافة إلى أنها قد فشلت في استرجاع أموال المقاولين العراقيين والبالغة ١٨٠ مليار دينار على اقل حساب.

من جهته يقول المفتش العام للوزارة التربية مظفر السعدون لوكالة بغداد بوست إن "الوزارة قامت بوضع الشركة الإيرانية ضمن القائمة السوداء واستطاعت استرجاع ٤ مليارات دينار عراقي من قيمة السلفة الأولى.

وأضاف أن "الوزارة لديها المستمسكات القانونية وخطابات الضمان المصرفية التي من شأنها أن تجبر الشركة الإيرانية على استرجاع أموال السلفة والغرامات المالية".

عدد كبير تأثروا من تلكؤ إنجاز المدارس الحديدية من بينهم المقاولون وأصحاب المصارف الخاصة حيث يدور الحديث بين اللجان التفتيشية الحكومية على أن أكثر من أربعة مصارف خاصة قد تعلن إفلاسها بسبب هذه الصفقة لعدم مصداقية الشركة الإيرانية في تقديم خطابات ضمان مالية يمكن حماية تلك المصارف من الخسارة والإفلاس.

### قيادي كردستاني يتهم المالكي والعراقية بالتقصير

# الزاملي: لجنة الدفاع تفاوض الكتل السياسية لاختيار الحقائب الأمنية

□ بغداد / المدى

كشف مصدر مطلع أن القائمة العراقية ليست وحدها التي تعارض ترشيحات المالكي لحقائب الوزارات الأمنية الثلاث للدفاع والداخلية والأمن الوطني حيث أن هناك خلافات داخل بعض فصائل تحالفه الوطني حول عدد منهم. وأشار إلى أن الكتل السياسية ترى أن هذا الموضوع الحساس لا يمكن أن يحل من دون توافق وطني على الشخصيات المرشحة.

من جانبه اتهم القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان رئيس الحكومة نوري المالكي أولا والعراقية ثانيا بالتردي الأمني الخطير الذي انزلقت إليه البلاد خاصة بعد الأحداث الأمنية المتكررة في عموم العراق. وأشار عثمان في اتصال هاتفي إلى أن العراق لا يمتلك حكومة ولا حتى برلمان، حسب قوله، مكتفيا بالقول انه لو أرادوا إنهاء المشاكل بين القائمتين لوقف شلال الدم العراقي.

وقال عضو مجلس النواب إن الملف الأمني أصبح شائكا ومعقدا وباستطاعة رئيس الحكومة حل الموضوع لكن يبدو أن الأمر "لا يعلمه إلا الله"، على حد وصفه، لحل القضية التي باتت تؤرق العراقيين، نافيا معرفته باللقاءات التي تجريها لجنة الأمن والدفاع مع الكتل السياسية لحل مشكلة الوزارات الأمنية. وأضاف عثمان أن "ما يجري من اجتماعات لاحتواء الأزمة بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون يعد حلا وقتيا والتوصل إلى حل جذري في الوقت الراهن أمر صعب جدا"، مستدركا بالقول إن "الائتلافين إذا صمما على تقديم تنازلات والبحث عن قواسم مشتركة سيتجاوزان العقبات وبخلاف ذلك فلن يتمكن أي طرف آخر بحسم ذلك لهما".

من جهته قال عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية العراقية، حاكم الزاملي أن لجنته تجري الآن مفاوضات مع الكتل السياسية، إضافة إلى رئيس الحكومة نوري المالكي من اجل إنهاء أزمة تسمية الوزراء الأمنيين.

وقال الزاملي في تصريح لوكالة أنباء كردستان إن "لجنة الأمن والدفاع بدأت مفاوضاتها مع جميع الكتل السياسية بما فيها رئيس الوزراء بشأن تسمية الوزارات الأمنية" مشيرا إلى أن "الإصرار على أسماء معينة يؤزم الموقف ولا يفضي إلى حلول سليمة ما يمنع من إنهاء الصراع الذي مر عليه أكثر من شهور عدة". وأوضح الزاملي أن "الواقع يقول إن القائمة العراقية لديها أسماء ولديها مرشحون، ومرشح وزارة الدفاع من حصة العراقية وبالخصوص حركة الوفاق التي يرأسها إياد علاوي" مؤكدا انه "يفترض احترام رأيهم وطروحاتهم شرط أن يكون هذا المرشح منسجماً مع متطلبات المرحلة، ومهنيا وغير متحزب وغير مشمول بقانون المساءلة والعدالة". ويتركز الخلاف بين دولة القانون والعراقية حول مسودة قانون المجلس المرتقب وخاصة صلاحياته، والذي كان من المفروض ان يتولى رئاسته إياد علاوي قبل أن يعلن تخليه عن المنصب. وشهدت العلاقة بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية تأزماً وصل إلى حد تبادل الرسائل بين المالكي وعلاوي حول تعطيل مبدأ الشراكة الوطنية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون